المحاضرة الخامسة: السياسة الفرنسية في موريطانيا

مقدمة:

امتدت لموريطانيا أو بلاد شنقيط الواقعة في الشمال الغربي لقارة افريقيا الأطماع الاستعمارية في العصر الحديث، وذلك على الرغم من فقرها وطبيعتها الصحراوية، فكانت من نصيب فرنسا التي احتلتها في بداية القرن العشرين وجعلتها مستعمرة فرنسية، وقد طبقت بها سياسة شبيهة بسياستها في شمال افريقيا، وفي مرحلة النضال الوطني حاولت فرنسا أن تفصلها عن محيطها العربي الإسلامي وتربطها بافريقيا وتجعلها تدور في فلك سياستها الجديدة في افريقيا.

أولا ــ الاحتلال الفرنسي لموريطانيا :

سكان موريطانيا خليط من العرب والبربر والمستعربين والزنوج، اختلطت هذه الأجناس فأصبح من الصعوبة التمييز بينها، والزنوج أصولهم أفارقة والبربر في الغالب من صنهاجة أما العرب فهم أحفاد حمير قدموا إلى موريطانيا أثناء الفتح الإسلامي وسميت موريطانيا بأسماء مختلفة منها بلاد المغافرة نسبة إلى بطن من بطون حسان نزحت إلى البلاد خلال القرن السابع الهجري، وبلاد شنقيط نسبة إلى مدينة شنقيط الحاضرة العلمية المشهورة. وقد حافظت موريطانيا على استقلالها القائم على النظام القبلي في إطار سلطة القبيلة وهي وحدة سياسية واجتماعية قائمة بذاتها في موريطانيا

وقد ظهر تنافس استعماري على احتلال البلاد حسم باتفاقية 1904 بين بريطانيا وفرنسا، حسم لصالح الأخيرة، وشرعت فرنسا في احتلال البلاد بين سنتي 1901 ــ 1905 وضمتها إلى مستعمراتها في السينغال.

وهكذا تأخر احتلال موريطانيا الى مطلع القرن العشرين وان كانت الأطماع الفرنسية قديمة بحكم ارتباط صحراء موريطانيا بالجزائر وبمستعمرة السنغال، وقد بدأ الاكتشاف المنظم لموريطانيا خلال القرن التاسع عشر، وفي زمن نضج التوسع الاستعماري الفرنسي في افريقيا للربط بين الجزائر ومستعمرة السنيغال، ولهذا وجه اليها عدد من المستكشفين، كان من أهمهم: "ليوبولد باني" والملازم "ماج" والنقيب

"هانري فينصال"، وقد مهد هؤلاء لاستكشاف موريطانيا ولطرح مشروع ربط مستعمرتي الجزائر والسنغال بخط حديدي عابر للصحراء وبلاد السودان بولغ في جدواه الاقتصادية([1]).

ولم يتجسد احتلال موريطانيا إلا في مطلع القرن العشرين ويمكن أن نسجل أن الاحتلال الفرنسي لموريطانيا تأخر لجملة عوامل منها:

ـ ضآلة المغريات الاقتصادية بعد أفول نجم تجارة العلك وتحول الثقل الاقتصادي من حوض نهر السنيغال إلى كايور، وتأكيد أصحاب الرحلات الاستكشافية على فقر المنطقة من الثروات الطبيعية.

ـ تركز الاهتمام الفرنسي على احتلال السودان النيجري وثروته المعدنية الثمينة (الذهب).

ـ ارتباط التوسع في موريطانيا بمضاعفات القضية المغربية التي لم يحل التنافس المحموم بشأنها بين الدول الاستعمارية قبل مطلع القرن العشرين([2]).

إن موقع موريطانيا الاستراتيجي كان الدافع الحاسم لاتخاذ فرنسا قرار احتلالها، وذلك بحكم أهميته في تأمين المستعمرات المجاورة، وخوفا من المنافسة الاسبانية والانجليزية، ومن أجل ربط المستعمرات الفرنسية في إفريقيا بالجزائر.

وقد تم احتلال البلاد في ظروف صعبة بحكم طبيعة البلاد الصحراوية، واضطرت فرنسا لإغراء بعض الأمراء القبليين لتسهيل دخولها واستقرارها بالبلاد، ولقي هذا الاحتلال استنكار الشعب الموريطاني الساخط خاصة بعد إعلان إلحاقها بالسينغال عام 1904، اذ عمت المقاومة الشعبية أنحاء البلاد، وكان من نتائجها إلحاق خسائر كبرى بالفرنسيين، كان منها مقتل الحاكم العام الفرنسي على منطقة موريطانيا "كزافيني بوبولاني" عام 1905.

ومن أشد المقاومات الموريطانية قوة وتنظيما مقاومة الشيخ ماء العينين في الشمال، والتي تمكنت من استرداد منطقة الأدرار سنة 1906، وقد استمرت المقاومة في الشمال والجنوب إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث شكلت المقاومة مصاعب حقيقية للوجود الفرنسي.

وفي سنة 1920 اعتبرت فرنسا موريطانيا مستعمرة فرنسية يحكمها مقيم عام فرنسي، ويمثلها نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الجمهورية، وشرعت في تطبيق سياستها في البلاد، والقائمة على إخضاع الزعامات القبلية واحتوائها، والفرنسة، ونهب الثروات الاقتصادية.

وقد استأنف السكان البدو مقاومتهم ضد سياسة الإدارة الفرنسية الاحتلالية، وشكلت قبائل الرقيبات وكنتة والبرابيش فصائل عسكرية، شنت حرب عصابات واسعة امتدت إلى صحراء الجزائر وجنوب المغرب، وفي سبتمبر 1923 قتلت إحدى هذه الفصائل سرية فرنسية مكونة من 75 شخصا، وكان الرد الفرنسي حازما في استعمال القوة لإخضاع المتمردين الذين استمرت مقاومتهم حتى عام 1931، ولم يكن ذلك ليعني استقرار الوضع بالبلاد، ففي سنة 1932 وقع خلاف بين الفرنسيين وأمير الأدرار وأدى النزاع المسلح إلى مقتل عشرات الجنود الفرنسيين([1]).

ثانيا ــ الحركة الوطنية واستقلال موريطانيا

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت كثيرا من الزعامات الوطنية المطالبة بالإصلاح، وقد ألحت على إنشاء المدارس والاهتمام بشؤون السكان، وهكذا بدأت تظهر النزعة الوطنية المطالبة بالاستقلال، ورأت فرنسا أمام المتغيرات الدولية أن تغير من سياستها في المستعمرات، فبادرت في عام 1946 لمنح البلاد إصلاحات سياسية، تمثلت في انشاء جمعية محلية منتخبة، وقد فاز الزعيم حرمة ولد بابانا على المرشح الفرنسي "رزاك" حاكم منطقة الترارزة، وعلى إثر هذه الانتخابات تشكل "حزب الاتحاد الموريطاني" بقيادة سيدي المختار نجاي وحزب "الوفاق الموريطاني"بقيادة حرمة ولد

بابانا، وقد أحرز الحزب الأول نفوذا واسعا([1])، وفي عام 1951 جرت انتخابات الجمعية الإقليمية، وفاز فيها حزب الاتحاد التقدمي الموريطاني ب22 مقعد من أصل 24 مقعد.

وقد أرغم النضال الوطني الحكومة الفرنسية على تقديم تنازلات جديدة للحركة الوطنية، فصدر في جوان 1956 قانون يخول الحكومة اتخاذ مراسيم لتوسيع صلاحيات الجمعيات الإقليمية في المستعمرات، ومنحت هذه الجمعيات حق انتخاب المجالس التنفيذية وإقرار الميزانية المحلية، وقد أصبح زعيم حزب الاتحاد التقدمي الموريطاني مختار ولد دادة نائبا لرئيس المجلس الحكومي في موريطانيا في حين مال خصمه حرمه ولد بابانا لتأييد الطرح المغربي بخصوص مغربية موريطانيا([2]).

وقد نجح مختار ولد دادة ــ المدعوم من قبل فرنسا ــ في الحفاظ على موريطانيا وحدة متكاملة، وجرت عدة مبادرات لتوحيد الصف الوطني في مواجهة السياسة الفرنسية، وعقد حزب الاتحاد التقدمي وحزب الوفاق الموريطاني اجتماعا في بداية عام 1957 أعلن عن ائتلاف الحزبين وتشكيل حزب موحد عرف باسم" حزب التجمع الموريطاني، وكل ذلك استعدادا لمسايرة السياسة الفرنسية الجديدة، والتي أقرت بموجب "القانون الإطار" استقلالا ذاتيا لموريطانيا، وقد فاز مختار ولد دادة وحزبه بالانتخابات وشكل أول حكومة محلية لموريطانيا في حزيران 1957 برئاسته([3])، ويكون ولد دادة ورفاقه قد اغتروا بالإصلاحات الفرنسية الشكلية وسياسة ديغول الجديدة في افريقيا، فدعوا للتصويت بنعم في انتخابات سبتمبر 1958، وكان ذلك يعني بقاء موريطانيا مستقلة ذاتيا وتابعة لفرنسا في إطار "المجموعة الفرنسية"، وهذا الأمر أثار معارضة بعض السياسيين الموريطانيين المطالبين بالاستقلال، وقد شجبوا سياسة تزوير الانتخابات الفرنسية ووقوع الزعماء الموريطانيين في المخطط الفرنسي الرامي لمنح

موريطانيا استقلال شكليا وإبقائها تحت التبعية الفرنسية، وقد أنشأ هؤلاء حزب النهضة" وطالبوا بالاستقلال الناجز([1]).

ونظرا لتمسك الموريطانيين بفكرة الاستقلال وازدياد شوكة المعارضة لخط مختار دادة جنحت فرنسا لمنح موريطانيا الاستقلال التام وتتويج الزعماء الموالين لها على سدة الحكم، ووضع حد لأصوات قوى المعارضة المدعومة من المغرب وصاحبة التوجه العربي والمطالبة بالانفصال التام عن فرنسا والانضمام للمغرب، وبدأ المخطط الفرنسي بالإيعاز للمجلس الوطني بالمطالبة بالاستقلال وتكليف ولد دادة بإجراء مفاوضات الاستقلال في مارس 1960، وانتهى بإعلان استقلال موريطانيا في 28 نوفمبر 1960، وذلك على الرغم من معارضة المغرب وتمسكه بمغربية موريطانيا، وشهدت القضية سجالا في هيئة الأمم المتحدة بين الطرفين إلا أن اعترفت الهيئة الأممية باستقلال موريطانيا في 19 افريل 1961([2]).

وهكذا يبدوا واضحا أن مهمة احتلال موريطانيا لم تكن بالسهلة، وقد واجهت فرنسا مصاعب جمة في تطبيق سياستها بالبلاد، واضطرت لإغراء الزعامات القبلية واعتمادها في حكم البلاد، وفي عهد نضج الحركة الوطنية تكررت الظاهرة، فلجأت السلطات الفرنسية لدعم العناصر الموالية لها لتزعم الحركة السياسية وتسلم السلطة لحظة الاستقلال.